البـــر والبحـــر والنـاس

نحـو تحـقيـق
تـوازن دائـم

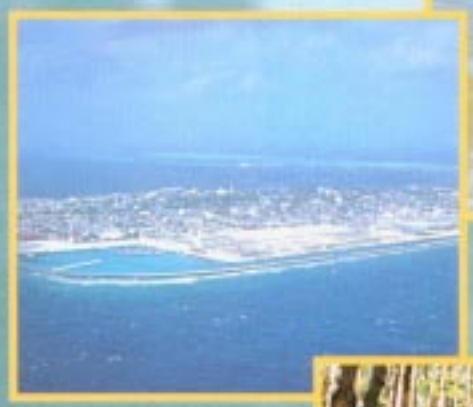

البيـــئة والتنمية
في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

منهاج عمل مشترك بين القطاعات من أجل استنباط ممارسات رشيدة

المناطق الساحلية والجزر الصغيرة

ما هي القضايا المطروحة؟

أهمية هذه المناطق والجزر

- إن المناطق الساحلية، بوصفها ملتقيات يفد إليها الناس من أصول عديدة، تضم تشكيلات اجتماعية وثقافية بالغة التنوع والتشابك.
- تشتمل المناطق الساحلية على عدد كبير من أكثر النظم الايكولوجية تنوعا وتعقيدا وانتاجية في العالم.
- تتسم الموارد الساحلية بأهمية بالغة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي.
- إن الجزر- وهي برمتها مناطق ساحلية - تحتضن وترعى مناظر طبيعية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وايكولوجية فريدة من نوعها.
- إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سعيها الى الاستفادة القصوى من مواردها المحدودة، تمدنا بدروس على العيش في عالم محدود ولكنه متكامل.

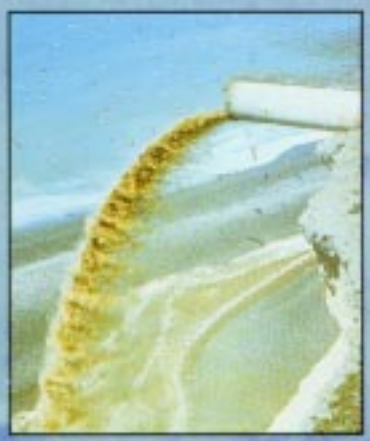

مواطن للنزاع واللامساواة

- يعيش ٦٠٪ من سكان العالم في مناطق لا تبعد أكثر من ٦٠ كيلومترا عن البحر ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في عام ٢٠٢٥ الى ٧٥٪.
- إن ١٦ مدينة من المدن العملاقة الـ ٢٣ الموجودة في العالم، تقع في الشريط الساحلي.
- إن اشتداد حدة التنافس من أجل الانتفاع بموارد متضائلة، واتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء، يجعلان المناطق الساحلية في مقدمة مواطن النزاع.
- إن السياحة، وهي الصناعة الأولى في العالم من حيث سرعة نموها، تفرض ضغوطا ثقيلة على سكان الجزر والمناطق الساحلية وعلى بيئتهم.
- إن عولمة الاقتصاد العالمي، تزيد الى حد كبير من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الساحلية.

نهج متكامل

إن إدارة المناطق الساحلية، سواء القارية أو الواقعة في الجزر الصغيرة، تطرح تحديات كبرى. فالتعقيد المادي والايكولوجي والاجتماعي - الثقافي الذي تتصف به هذه المناطق تتطلب من المسؤولين عن إدارتها أن يتعاملوا مع واقع محفوف باللايقينيات.

ولمواجهة هذا التحدي، ثمة نهج يعرف بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يستهدف تنسيق التخطيط والعمل في هذا المجال مع إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصالح والمسؤولين الإداريين على الصعيدين المحلي والوطني وأخصائيي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

فمن خلال الاعتماد على هذه القطاعات الاجتماعية المختلفة والربط فيما بينها، يفتح هذا النهج دروبا جديدة نحو تحسين نوعية حياة سكان المناطق الساحلية. ولكن لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لكي يتسنى وضع واختبار وتنفيذ استراتيجيات مشتركة بين القطاعات من شأنها أن تزيل أسباب التوتر وأن تقدم حلولا عادلة ومستديمة.

استجابة اليونسكو

لقد انطلق مشروع "البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة"، في عام ١٩٩٦، استجابة للنداءات الداعية الى اعتماد نهوج متكاملة للتصدي للمشكلات الكبرى التي تعاني منها المناطق الساحلية. والهدف العام من المشروع هو مساعدة الدول الأعضاء على تنمية مناطقها الساحلية تنمية سليمة بيئيا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا.

وتعتمد اليونسكو في هذا الصدد على خبرات قطاعيها المعنيين بالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية – بما في ذلك خبرات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والبرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية – وكذلك على خبرات قطاعاتها المعنية بالثقافة والاتصال والتربية وشبكات شركائها الموجودين في أكثر من ١٨٠ بلدا.

نحو نشـــر ثقافة للممارسات الرشيدة

إن مشروع البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة ينفذ بالدرجة الأولى من خلال مشروعات رائدة تستند الى الخبرات المكتسبة في مجالي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والى المعارف والممارسات المحلية. ومن أبرز موضوعات نشاطه ما يلي:

- الإدارة المتكاملة للمياه العذبة في الجزر والمدن الساحلية،
- تعزيز المجتمعات المحلية الساحلية والمحافظة على التنوع البيولوجي الذي تعتمد عليه،
- الهجرة الريفية – الحضرية ونوعية البيئة في المستوطنات الساحلية،
- آثار تآكل الشواطىء وارتفاع منسوب مستوى سطح البحر، على المجتمع.

وانطلاقا من هذه الأنشطة المحورية يتصدى المشروع لطائفة واسعة من القضايا ذات الصلة بشؤون الإدارة والتنظيم. ويجري تعزيز التدريب على الجمع بين التخصصات وعلى الأخذ بنهوج متكاملة في العمل من خلال شبكة عالمية متنامية من كراسي اليونسكو الجامعية وترتيبات توأمة الجامعات، تعنى بشؤون السواحل.

وعلى ضوء الدروس المستخلصة من هذه المبادرات تستنبط مجموعة من "الممارسات الرشيدة" من أجل تحقيق التنمية المستديمة للمناطق الساحلية والجزر الصغيرة.

أســس العمل

لقد أصدرت عدة مؤتمرات دولية حكومية عددا من التوصيات وخطط العمل سلطت فيها الأضواء على الاحتياجات التي تتفرد بها المناطق الساحلية والجزر الصغيرة.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)
ينادي إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ باتخاذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كمبدأ من مبادئ العمل.

- الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي (السارية المفعول منذ ١٩٩٣)
ترمي الأهداف والاتفاقات الى صون التنوع البيولوجي للمناطق الساحلية، واستغلال عناصره على نحو قابل للاستمرار، وتقاسم المنافع الناشئة عنه، والانتفاع بالمعلومات والتكنولوجيا في هذا الصدد.

- مؤتمر الأمم المتحدة العالمي عن التنمية المستديمة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بربادوس، ١٩٩٤)
اعتبرت هذه الدول، بالنظر لصغر حجمها وانعزالها، معرضة بشكل خاص للأخطار والضغوط الناجمة عن التنمية غير المستديمة.

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)
أكد رسميا على التكامل بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وأهداف صون البيئة من جهة أخرى.

- برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (واشنطن، ١٩٩٥)
حدد الأخطار الكبرى الناجمة عن الأنشطة البرية بالنسبة لصحة البيئة البحرية وانتاجيتها وتنوعها البيولوجي.

- مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمستوطنات البشرية (اسطنبول، ١٩٩٦)
أيد هذا المؤتمر الأهداف والتوصيات العالمية الرامية الى تأمين مأوى ملائم لكل فرد، وضرورة توفير المزيد من الأمن والصحة والعدل والاستدامة في المستوطنات البشرية.

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٩٩٦)
بعد الإقرار بأن ملايين البشر لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية، أكد الإعلان بشأن الأمن الغذائي العالمي من جديد على حق الجميع في العيش في مأمن من الجوع.

CSI
البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
1, rue Miollis, 75732 Paris Cedex 15, France
e-mail: csi@unesco.org website: http://www.unesco.org/csi
Fax: +33 1 4568 5808

Pictures by courtesy of: UNESCO, UNEP/Topham Picturepoint, Still Pictures, A.I. Edwards, P. Burbridge, G. Cambers.
A **Banson** production, 3 Turville Street, London E2 7HR